

ترحيل مقاتلين فلسطينيين من لبنان

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة النقاب عن استعدادات تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية لنقل مقاتلين فلسطينيين من لبنان إلى الأراضي الفلسطينية.

وقالت المصادر إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية بدأت مرحلة من الترتيبات والاستعدادات لهذه العملية التي من المفترض أن تتم في حال توفرت الظروف السياسية والموافقة الإقليمية والدولية عليها.

وعن المراحل العملية التي قطعها المخطط تشير مصادر السلطة الفلسطينية إلى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية وضعت كشوفات بأسماء ما لا يقل عن ألفي عنصر وضابط من حركة فتح في لبنان، وأنها باشرت الاتصال بهم بعد تسلم قيادتهم الترتيبات العسكرية الجديدة. وتقول المصادر إن وزارة المالية في السلطة الفلسطينية تشارك في خطط الترحيل عبر إشرافها على ما يُسمى تحسين أوضاع هؤلاء المقاتلين ووضع جداول مالية جديدة لهم.

أما عن طريقة الترحيل فتقول المصادر إنها ستتم عبر الأردن ومن هناك إلى الضفة الغربية، لكن أي خطوة عملية لن تحصل قبل الموافقة السياسية في ظل مستجدات خطة شارون والدور المصري. ■

مالك ناصر الدين قاوم حتى الاستشهاد

في اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال في حي الحاووز على الطرف الجنوبي من مدينة الخليل بتاريخ ١٥-٧-٢٠٠٤ صعدت روح الشهيد مالك ناصر الدين إلى بارئها، حيث فضل الشهادة على المساومة والاستسلام، لكن ليس قبل أن يخط كلمات يوصي فيها الشباب بالالتزام بالصلاة والحجاب.

«أطلب من كل إنسان أخطأت بحقه أن يسامحني بالله عليكم... بالله عليكم والرجاء من الجميع الالتزام بالإسلام والصلاة والحجاب.»

تلك هي آخر كلمات الشهيد مالك التي خطها بوسيلة غير القلم على جدران المنزل الذي استشهد أمامه بمدينة خليل الرحمن.

شهود عيان أكدوا أن لحظات فقط كانت بين حضور القوات الخاصة (المستعربون) في السيارة المدينة وحضور قوات معززة من جيش الاحتلال ترافقها جرافة، لتسور هي الأخرى المنزل من كافة الاتجاهات وليصوب القناصة بنادقهم نحو البيت ونوافذه.

وقال الشهود إن جنود الاحتلال بدأوا بالصراخ طالبين من جميع السكان المغادرة بما فيهم الشهيد، فخرجوا جميعاً إلا الشهيد مالك الذي رفض الاستسلام. وبعد لحظات أجبر الجنود الشيخ صالح ناصر الدين شقيق الشهيد على دخول المنزل للتفاوض مع شقيقه حول تسليم نفسه إلا أنه رجع برسالة شفهية أن شقيقه القسامي يفضل الشهادة على أن يقع أسيراً في أيدي الصهاينة، فما كان منهم إلا أن حاولوا إدخال آخرين من السكان لإقناعه بالاستسلام، فرفضوا إطاعة أوامر الجنود الذين بدأوا يطالبونه بالاستسلام دون جدوى.

وبعد ذلك الرفض بدأ جيش الاحتلال يطلق رصاصه من كل جهة نحو المنزل. ثم فعلت الجرافات فعلها بمدخل المنزل ودمرت أجزاء من المحلات التجارية، وما هي إلا لحظات حتى خرج لهم الشهيد البطل حاملاً مسدسه الشخصي ليطلق منه عدة رصاصات تجاه من صادفه من الجنود، إلا أن وأبلاً من الرصاص كان الأسرع إليه فباغته وأدى إلى استشهاده.

وبدأ الشهيد مالك ناصر الدين رحلته في مقاومة الاحتلال مبكراً حيث أصيب في الانتفاضة الأولى مرتين، واعتقل منذ ذلك الوقت ست مرات، وأبعد إلى مرج الزهور، ثم عاد إلى أرض الوطن ليكمل مشوار المقاومة والجهد. ■

ما هي حقيقة الدور الأمني الأردني في الضفة الغربية؟

من خلال تصريحات وتوضيحات متعددة بادر الأردن

إلى نفي أي دور أمني له في الضفة الغربية، ضمن مراحل تطبيق خطة فك الارتباط الشارونية عن قطاع غزة. وقد جاءت هذه التصريحات بعد أن حذرت «كتائب شهداء الأقصى» وفداً أمنياً أردنياً أثناء زيارته لمدينة جنين في بداية شهر يونيو/حزيران الماضي وطالبته بالمغادرة فوراً. وهذا التحذير يرتبط بشكل وثيق بتوجس قيادة السلطة الفلسطينية من منافسة الأردن لها في الضفة الغربية.



وفيما قالت أسمى خضر الناطق

الرسمي باسم الحكومة الأردنية أن الوفد كان إعلامياً وأنه زار المستشفى الميداني الأردني في جنين بهدف الوقوف عن كتب على سير العمل فيه، عادت في وقت لاحق للتأكيد أن لا دور أمنياً أو عسكرياً أردنياً في أراضي السلطة الفلسطينية، وأن كل ما يجري هو استعداد الأردن لتدريب وتأهيل كوادر السلطة الأمنية فقط، مذكرة بأن الأردن قام في السابق بتدريب أفراد للشرطة الفلسطينية من أبناء غزة، وأنه على استعداد للاستمرار في تدريب الشرطة الفلسطينية بغض النظر عن المنطقة التي ستخدم فيها سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

يبدو أن جهر الفضائل الفلسطينية بموقفها من التدخل الأمني العربي الذي رأت في أنه يأتي وفق الأجنحة الإسرائيلية - الأمريكية التي تهدف إلى تقسيم الأرض والسلطة وإشغال الاقتتال الداخلي في صفوف الشعب الفلسطيني، جعل الموقف العربي محرماً وغير قادر على تقديم أية تبريرات مقنعة. ولعل هذا، على وجه التحديد، هو ما دفع الأردن إلى تكرار نفيه النية لإرسال قوات عسكرية إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة. فقد شدد مصدر في وزارة الخارجية على أنه ليس وارداً في ذهن الأردن لعب أي دور يتمثل في تواجد عسكري أو أمني في الضفة أو القطاع من خلال إرسال ضباط أمن أردنيين، وأن الأمر سيقصر على تدريب كوادر الأمن الفلسطيني دون تحديد مكان عمليات التدريب هل ستكون على الأراضي الأردنية أو على الأراضي الفلسطينية. وأشار المصدر كذلك إلى أن رئيس الوزراء الفلسطيني طلب من الملك عبد الله الثاني تدريب قوات الأمن الفلسطينية، كما كرر الطلب وزير الداخلية الفلسطيني حكيم بلعوي ووزير الخارجية نبيل شعث.

وفيما تجنبت الأحزاب والنقابات والشخصيات السياسية الأردنية الخوض أو التعليق حول هذا الأمر، وصف سلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي طبيعة العلاقة بين الأردن والكيان الصهيوني خلال الفترة الأخيرة بأنها «ممتازة ووصلت إلى مستوى يكاد لا يصدق على جميع المستويات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية، على حد قوله.

وتحدثت شالوم عن وجود نية لإدخال ضباط أمن أردنيين إلى الضفة الغربية في إحدى مراحل تطبيق ما تسمى بخطة الفصل الأحادي» ليؤدوا دوراً شبيهاً بالدور المصري في قطاع غزة.

وقال شالوم، المحسوب على التيار اليميني في الحكومة الصهيونية، إن الأردن ينتظر بخصوص طبيعة الدور الأمني أن يرى أولاً نتائج عمل المصريين في غزة. وأضاف حول طبيعة المهمة التي ستوكل للأردن بهذا الإطار «إن دور هذه القوات هو تدريب رجال الأمن الفلسطينيين على القيام بمهامهم لضبط النظام ومكافحة الإرهاب والشغب ومنع تهريب الأسلحة»، مشدداً على أن الحكومة الإسرائيلية «لن تقبل دوراً آخر». ■